

الخاتمة:

الحمد لله، الذي أنعم عليّ بإتمام هذا البحث، الذي اشتمل على جمع ضوابط الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ من كتابه (سير أعلام النبلاء). وقد بذلت قصارى جهدي في تتبُّع ما بثه الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ في ذاك السِّفر العظيم من قضايا الجرح والتعديل، وضوابطهما، وعملت في جمعها وتصنيفها بضمّ النّظير إلى نظيره، والشّبيه إلى شبيهه، مع موازنة أقوالِه في هذا الكتاب بأقواله في كتبه الأخرى، ثمّ بأقوال غيره من الأئمّة المتقدّمين عليه والمتأخرين عنه، لتحرير تلك الضّوابط وتأصيلها، وإبراز معالمها وتوضيحها.

وقد توصّلت في هذا البحث إلى نتائج أُجمل أهمّها فيما يلي:

أولاً: من خلال دراستي لكتب الحافظ الذّهبي في الرّجال، والاطّلاع على عددٍ كبيرٍ منها وبخاصّةِ الأسفار الكبار تبيّن لي أنّه ـ رحمه الله ـ سار فيها على منهج واضح يكاد يكون مطَّرِداً في أغلبها، معتبراً فيه المعاييرَ النّقديّةَ عند النّظَر في أقوال الأئمّة النّقاد جرحاً وتعديلاً، والحكم على كلِّ راوٍ بعينه، حتى كادت عباراتُه أحياناً أن تتّفق في ألفاظها وسياقها في تلك الكتب، بالرّغم من وجود الفواصل الزّمنيّة بين تأليفها، ممّا يدلّ على أنّه ألّفها في وقتٍ أصبح فيه تامَّ الخبرة، نافذَ البصيرة، ثاقبَ النّظر في علم الجرح والتّعديل وتواريخ الرّجال، مع توافر أدوات الاجتهاد لديه.

ثانياً: عنايتُه ـ رحمه الله ـ بتفسير الجرح وإيضاحِ سببه وموجِبه،

واهتمامُه بتعليل مواقف بعض الأئمّة في بعض الرّواة أبرز جانباً، كبيراً من جوانب علم الجرح والتّعديل، ومهّد الطّريقَ أمام الباحثين في هذا الفنّ لصياغة ضوابطَ، وقواعدَ تُعين النّاظرَ فيها على التّوصّل إلى الحكم الصّائب في الرّواة، والتّحرير لمراتبهم تجريحاً أو توثيقاً.

ثالثاً: تبيّن من خلال تتبُّع أحكام الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ على الرّواة أنّ الحكم على كلّ راوٍ بجرحٍ أو بتعديلٍ، يتطلّب من النّاقد سَبْرَ أقوالِ الأئمّة النّقاد في ذلك الرّاوي، والعلمَ بمدلولاتها، و فهمَ مقاصدهم عند إطلاق عباراتهم، واختلافِ مناهجهم، والمعرفةَ بمصطلحاتهم الخاصّة والعامّة، واختلافِ دلالات بعض الألفاظ من زمنٍ لآخر، وبدون ذلك لن يتمكّن النّاقدُ من الوصول إلى حكمٍ صحيحٍ في حقّ الرواة وحملة العلم.

رابعاً: أفادت تطبيقاتُ الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ وتحريراتُه لتراجم بعض الرّجال أنّ سبر مرويّات الرّاوي للاستدلال بها، في بيان مرتبته ودرجة حديثه، أمرٌ مطلوبٌ للنّاقد، ولا سيّما في حقّ من كان مجهولَ الحال، أو من اضطربتْ فيه أقوالُ النّقّاد جرحاً وتعديلاً، ودلالةُ هذا التّصرّف على إمكانِ الوصول إلى بعض الأحكام التي لم يَردْ بيانُها، في بعض الرّواة من المتقدّمين ظاهرة، وذلك لمن قويت مَلَكَتُه واشتَدَّ ساعدُه في هذا العلم، فلو استفاد الباحثُون من هذا المنهج في تحرير بعض التّراجم التي كَثُر اضطرابُ النّاس فيها، لتجلت أحوال كثير من أولئك الرواة.

خامساً: للحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ تعبيراتٌ دقيقة، ومَقْدِرةٌ فائقةٌ على تضمين كلامه مواقفَ عددٍ من الأئمّة النّقاد في سياقٍ وجيز، وعبارةٍ قصيرةٍ مع الإشارة في الوقت ذاته إلى قاعدةٍ، يَتَحَتّم على النّاقد الإلمامُ بها أو ضابطٍ يلزمه التّنبُّه له عند اختياره حكماً على راوٍ من الرّواة، جرحاً أو تعديلاً. انظر مثلاً مبحث (حكم من احتجّ به أئمّة كبار وتوقف فيه آخرون قليلاً)، ومبحث (تردد الأئمّة في الاحتجاج بالرّاوي سببه تردُّدُهم في شأنه) وغيرهما.

سادساً: للحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ دقّةُ الملاحَظَةِ وعُمْقُ النّظرِ في

قضايا الجرح والتّعديل استطاع بذلك أن يُدَلِّل على قواعدَ وضوابطَ في علم الجرح والتّعديل، بقرائن خفيّةٍ غامضة، انظر مثلاً مبحث (رواية الإمام عن شيخه بواسطةٍ دليلٌ على جلالته عنده)، ومبحث (إكثار الإمام من الرّواية بنزولٍ دليلٌ على أنّه لم يزل طلاّبة للعلم)، ومبحث (إفصاحُ الرّاوي بغلطه دليلٌ على تَثَبُّتِه وورعِه).

سابعاً: تبيّن لي أنّ الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ رَغم كونه ـ في باب الابتداع ـ لم يضع قاعدةً عامّةً يسير النّاقد عليها في تعامله مع مرويّات المبتدعين، وتصريحه بأنّ المسألة لم تتبرهن لديه، إلاّ أنّه من خلال تطبيقاته لضوابطه التي سار عليها في تحرير التّراجم، وضع ضابطاً أساسياً في التّعامل مع الرّواة الذين رُمُوا بنوعٍ بدعةٍ حيث اعتبر مدارَ المسألة في حقّهم على الصّدق والأمانة والورع، والتّحرِّي في طلب الحق، فمن كان بهذه المثابة فقد احتمل الأئمّةُ حديثَه، وأجازوا مرويّاتِه، مع تنبيههم إلى ما فيه من بدعةٍ ومخالفةٍ، للفصل بين مسائل التحمُّل والرّواية، ومسائل التأسّي والاقتداء.

ثامناً: تبين لي من خلال معاملتي لكتب الحافظ الذهبي، واطلاعي على كثيرٍ من أحكامه على الرّجال أنّه معتدلٌ في أحكامه، مُنصفٌ في اختياراتِه، متحَرٍّ في اجتهاداتِه؛ فإنّه يجتهد عند تحريره لترجمة راوٍ أن يطّلع على أكبر قدرٍ ممكنٍ من أقوال النّقاد في ذلك الرّاوي، مطبّقاً عليها المعاييرَ النّقديّةَ ومقاييسَ علم الجرح والتّعديل، بحيث يصعبُ على النّاظر في تصرفاته في كتبه أن يَصفه بكونه متعنّتاً في الجرح، أو متساهلاً في التّعديل، إذ التّعنّت أو التّساهل في حقّ المتأخِّرين إنما يكون من أحد رجلين:

الأول: من يحكي أقوال الجارحين فقط، ويُغْفِل جانب المعدِّلِين، فيوصف بالتعنّت لذلك، أو من يفعل العكس؛ فيحكي أقوال المعدّلين ويترك أقوالَ الجارحين فيُوصَفُ بالتّساهل.

الثاني: من يحكي أقوالَ الطّرفين معا، أو يَقِفَ عليها، لكنه يجنحُ إلى اختيار أشدّها في الرّاوي، أو اختيار أخفِّها فيه دون مراعاة أيّ ضابطٍ، أو قاعدةٍ فيوصَف بالتّعنّت، أو التّساهل من أجل ذلك.

وكلتا الصّورتين منتفيةٌ في حقّ الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ، ودليلُ ذلك لا يخفى على أحدٍ طالع كتبَه ونظرَ في أحكامه للرّواة، فيكفي في دفع التّعنّت عنه تشهيرُه لضوابطَ كثيرةٍ تُرجِّح جانب التّعديل عند اختلاف أنظار النقّاد في الرّاوي مثل ضابط (لا يُلتفت إلى كلام الأقران بعضهم في بعض إلا بمتابع)، وضابط (لا عبرة بجرحٍ مخالفٍ لتوثيقٍ مجمعٍ عليه)، وضابط (لا عبرة بجرحٍ مبهَمٍ في مقابل توثيقٍ معتبَرٍ)، وغير ذلك من الضّوابط التي يراها قارىء هذه الرّسالة في فصل (ضوابطه في ترجيح جانب التعديل).

كما أنّ أدنى نظرةً يُسَرِّحها القارىءُ في فصل (ضوابطه في ترجيح جانب الجرح) تُوقِفُه على أنّ الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ ليس بمتساهلٍ في هذا الباب؛ فقد اعتبر ضوابطَ عديدةً في ترجيح الجرح على التّعديل، إذا تواردا على شخصٍ واحد، من ذلك ضابط (لا عبرة بتوثيق الرّاوي مع توافر من تركه)، وضابط (لا تَنَافي بين سِعَة علم الرّاوي وضعف روايته أو لينها) وغير ذلك.

وصلى الله على نبيّنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

